اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

صراع السلطة.. وكساد الاقتصاد !

في الوقت الذي يكتنف المشهد السياسي صراع محموم في معادلتين متعاكستين ، اسقاط الحكومة من جهة ، والتمسك بالسلطة من جهة اخرى ، يعاني الاقتصاد العراقي من كساد شبه تام بسبب انشغال السلطات التنفيذية والتشريعية بهذا الصراع الذي بدأ متصاعدا من دون معرفة نهايته دراماتيكية كانت ، أم طبيعية على وفق الاسس الديمقراطية المتعارف عليها في الانظمة البرلمانية .

ولان السياسة والاقتصاد صنوان لايفترقان على طول المسار ، ذلك ان القرار السياسي عادة ما يلقي بظلاله على القرار الاقتصادي ، فإن التداعيات السياسية الحالية عطلت كثيرا من القرارات الاقتصادية ، وكذلك كبلت مسارات الانجاز التي كانت يفترض ان تسير بشكل طبيعي من خلال العمل المؤسساتي ، إلا ان الامر يبدو خلاف ذلك لعدم تبلور معالم المؤسسات وعدم تفهم الادارات التنفيذية لطبيعة العمل المؤسساتي للدولة.

وحيث ان الازمة السياسية الحالية وصلت ذروتها باتجاه اسقاط الحكومة دستورياً ، فمن الطبيعي وعلى وفق هذه العقلية السائدة في الحكم حاليا والبعيدة عن مفهوم العمل المؤسساتي ان تتوقف عجلة الانجاز بانتظار البديل الذي تلقى على عاتقه الاتيان بخطة عمل جديدة على وفق حسابات النجاح والخسارة ، وهذا ما يجعلنا كمراقبين نشخص الاخطاء بعين المتمعن وان نجهر بالقول ان الطبقة السياسية الحالية بعيدة كل البعد عن متطلبات وحاجات الفرد والمجتمع التنموية والخدمية والاعمارية ، وهي تغرد خارج السرب تلهث وراء مكتسبات ومغانم السلطة والحكم .

وفي ظل الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي تحدثنا عنها في اكثر من مناسبة سابقة ، سأركز اليوم على القاعدة الانتاجية في الاقتصاد العراقي و هي الان أحوج ما يكون الى منقذ سماوي لتحريك عجلتها باتجاه مساهمتها الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي والتي جعلت الاقتصاد الكلي بقطاعاته المختلفة يعاني من كساد شبه تام ، ما يتطلب ان تستمر المؤسسات في العمل على تنشيط وتفعيل القطاعات الزراعية والصناعية من دون التأثر بالمناكفات السياسية الحاصلة في البلد حالياً ، وهو أمر غاية في الاهمية لعلاقة القطاعات الانتاجية وترابطها المباشر مع القطاعات الاخرى .

ولابد من الاشارة هنا الى ان الحكومة الحالية لم تأت ببرنامج حكومي اقتصادي قادر على معالجة المشكلات الاقتصادية والخدمية بالشكل الذي يعطي نتائج سريعة وملموسة ، حيث ظلت الامور حبيسة الوعود المتكررة ، وكأن هذه الحكومة حكومة تصريف اعمال ، وقد اشرنا ونبهنا في اكثر من مقال سابق الى غياب الاستراتيجية الاقتصادية الحقيقية للدولة والمشفوعة ببرنامج حكومي محدد بسقف زمني تحاسب بعده من قبل مجلس النواب على وفق الاسس الديمقراطية والدستورية في الانظمة البرلمانية ، حيث أفضت الامور الى هذه الازمة السياسية الخانقة بمبررات معظمها خدمية واقتصادية قبل ان تكون سياسية وامنية بحتة .

بسبب المعوقات الاقتصادية والسياسية

تحذيرات من انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية حالياً

□ بغداد / احمد عبدربه

أحد موانى البصرة

حذر خبراء اقتصاديون من مغبة انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية مؤكدين ضرورة التريث لايجاد المناخات الملائمة للتجارة العراقية . وقال الخبير الاقتصادي سالم البياتي لـ (المدى) :ان دخول العراق في منظمة التجارة العالمية في الوقت الحاضر يجعله عرضة لتلقي البضائع الرديئة في ظل غياب القاعدة الانتاجية مشيراً الى اهمية تاهيل المؤسسات الاقتصادية بالكامل قبل التفكير بالانضمام .واضاف البياتي :ان البلد حالياً يعاني من مشاكل اقتصادية جمة فضلاً عن الخلافات السياسية التي تندلع بين الحين والاخر ما يجعله غير مستعد بالكامل الى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ولفت الى اهمية الاخذ بتجارب بعض الدول النامية التي سبقت العراق بدخول الى المنظمة.

من جانبه دعا الخبير الاقتصادي باسم عبد الهادي الى ضرورة اعادة النظر بالتشريعات ذات العلاقة فضلاً عن القيام بعدة خطوات بعيدة المدى تكون سباقة لعملية الانضمام لافتاً الى ضرورة مشاركة الباحثين من مختلف المجالات الاقتصادية في دراسة الموضوع من كل جوانبه.

وقال عبد الهادي لـ (المدى) : ان انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية يحتاج الى التوعية الشعبية من خلال تعريف المواطنين بالايجابيات التي تحصل وتسليط الضوء على السلبيات التي تطرأ على الاقتصاد بشكل عام جراء الانضمام لهذه المنظمة.

واضاف عبد الهادي :بالنسبة للشروط التي تفرضها المنظمة على العراق هو التفاوض مع الدول الاعضاء موضحاً ان الاخيرة تفرض شروطا ينبغي على العراق العمل بها فضلاً عن مجموعة الجداول التي يقدمها العراق في جانبي السلع والخدمات لافتاً الى ان احد الاهداف المهمة للمنظمة هو رفع القيود عن الحركة التجارية ناهيك عن بعض الدول النامية تعطى نوعا من الحماية غالباً ما تكون من ١٠ الى ١٥ سنة .

الى ذلك ورجح عضو اللجنة الاقتصادية النيابية عامر الفائز انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية خلال السنتين القادمتين مؤكدا وجود معوقات عدة جعلت العراق بعيداً عن سوق التجارة العالمية.

وقال الفائز في تصريحات صحفية إن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية يحتاج الى استقرار اقتصادي وسياسي في البلد مشيرا الى وجود عقبات جعلت العراق بعيدا عنها كتذبذب سعر العملة المحلية امام العملات الصعبة وكذلك عدم حسم مشروع حذف الاصفار الثلاثة من العملة.

وأضاف: أن الخلافات الثنائية ما بين حكومتي المركز والاقليم فيما يخص النفط والغاز ايضاً حرمت العراق من الانضمام، بالاضافة الى الوضع السياسي غير المستقر في البلاد .

وتابع :أن عدم ارتفاع المستوى المعاشي للفرد العراقي بما يؤهله لإلغاء البطاقة التموينية هي الاخرى اعاقت دخول العراق الى المنظمة موضحا ان سوق التجارة العالمية لا يعترف بالدعم الحكومي كونه مرتبطا بدول اخرى والتموينية معتمدة على الحكومة بدعمها المالي.

الى ذلك اشارعضو اللجنة المالية في مجلس النواب عبد الحسين الياسري الى وجود شروط قاسية منعت العراق من دخول المنظمة .

وقال الياسري إن منظمة التجارة العالمية وضعت شروطاً قاسية منعت العراق من الدخول كعضو فيها، مبيناً، أن الشروط تتضمن وضع ضريبة كبيرة على المواد والسلع الخدمية التي يستوردها العراق.

وأضاف: يجب أن يكون هناك نظام ضريبي يلائم وضع العراق في المنظمة بحيث تكون الضرائب قليلة على المواد الغذائية مشيراً الى أن العراق قدم طلب الانتماء الى منظمة التجارة العالمية .

وتأسست منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث جاءت بعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وهدفها الاساسي هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسلة وحرية. وتشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من (١٤٠) عضوا يمثلون أكثر من (٩٠٪) من التجارة العالمية.

مصادر تكشف عن ضغوط لتأجيل قانون التعرفة الكمركية

□بغداد /وكالات

كشف عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عامر جاسم الفايزعن وجود ضغوطات خارجية تمارس على الحكومة لإيقاف العمل بالتعريفة الجمركية، مؤكداً إصرار لجنته على تطبيقها في وقتها المحدد.

وقال الفايز :هناك ضغوطات خارجية من قبل دول الجوار تتعرض لها الحكومة لتعطيل العمل بالتعريفة الكمركية من أجل مصالحها ولعدم النهوض بالاقتصاد العراقي، ما دفع الحكومة الى المطالبة بتأجيل القانون.

وأضاف: أن تطبيق التعريفة أصبح ضرورة ملحة لدعم المنتج المحلي والاقتصاد العراقي، لافتاً الى أن المنتجات المستوردة المعروضة في الأسواق المحلية بلغت نسبتها ما يقارب (٩٠٪) من المنتج المحلي، ما جعل الحكومة عاجزة عن دعم القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية بسبب عدم وجود قانون يحمي منتجاتها.

وتابع :أن اللجنة الاقتصادية النيابية مصرة على تنفيذ القانون في موعده المحدد لأنها سبق وان أمهلت الحكومة (٦) أشهر لترتيب أوضاعها قبل تطبيقه وهذه فترة كافية، مؤكداً ان أي تأجيل او تريث يعني تسويفاً للقرار ومرفوضاً من قبل مجلس النواب.

وقال رئيس التجمع الصناعي عبد الحسن الشمري : ان قانون حماية المستهلك لم يطبق منذ ثلاث سنوات وهذا ضد صالح المستهلك والمواطن العراقي متهما التجار في العراق بعرقلة تطبيقه .

واضاف ان عدم تطبيق قانون حماية المستهلك في العراق امر مهم جدا ويجب على المواطن العراقي ان يكون رقيبا اسوة بالتقييس والسيطرة النوعية على البضاعة الداخلة للعراق مشيرا الى ان القانون يحمي المستهلك من الغش والتلاعب في المواصفات غير المطابقة لمواصفات العالمية او المواصفات العراقية.

وتابع ان العمل يجري بعكس ما يحدث في الدول المتقدمة صناعيا والمستهلكة هي التي تطبق مثل هذه القوانين وحماية مواطنيها من الغش الصناعي حصريا حسب قوله مؤكداً على ان البلد بحاجة الى تطبيق مثل هذا القانون وان الامانة العامة لمجلس رئيس الوزراء هي المسؤولة عن تطبيق هذا القانون.

وكان مجلس الوزراء قد طالب بجلسته الـ(٢٢) مجلس النواب بتأجيل تطبيق قانون التعريفة الجمركية لحين استكمال إجراءات وأدوات ووسائل تطبيق القانون على أن تقدم وزارة المالية الأسباب العملية والفنية المبررة للتريث والسقف الزمني المطلوب لتأجيل تطبيق القانون.

وحددت وزارة المالية في ١٦ شباط ٢٠١٢ الأول من حزيران المقبل موعدا للمباشرة بالتعريفة الجمركية لجميع السلع والبضائع الداخلة إلى العراق لدعم الإنتاج والصناعة والزراعة المحلية والحد من إغراق السوق بالبضائع الرديئة .

البنك المركزي: انخفاض حصة الفرد من الخدمات المصرفية

□بغداد /المدى

اكد البنك المركزي أن البلاد تعاني من انخفاض حصة الفرد من الخدمات المصرفية ليصل متوسطها الى مصرف واحد لكل ٤٠ ألف نسمة وهي تشكل فرقا كبيرا عما موجود لدى الدول المجاورة. وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح بحسب(أكانيوز) إن البلد يعاني من مشكلة نقص حصة الفرد من الخدمات المصرفية فهي منخفضة ومتوسطها فرع لكل ٤٠ ألف نسمة فيما حصة الفرد في البلدان المحيطة هي فرع لكل ١٠ الاف نسمة". واضاف صالح أن زيادة عدد فروع المصارف في العراق سلاح ذو حدين فافتتاح اي مصرف يجب ان يكون مقرونا بزيادة رأس المال فإن عدم زيادة رأس المال قد يقود الى الاعتماد على ودائع المواطنين وهذا خطر. وبيّن أن اصحاب المصارف يرحبون بفكرة زيادة رأس المال على اعتباره سيقود الى طرح اسهم اضافية في السوق وتنخفض قيمتها.ووفق الإحصائيات التي نشرتها وزارة المالية مؤخرا فان هناك ٢٥ مصرفا أهليا وخمسة مصارف حكومية في العراق، ومن ابرز تلك المصارف الخمسة: الرافدين الذي يملك ١٩٠ فرعا في جميع المحافظات العراقية وفي الخارج عدا إقليم كردستان، بالإضافة إلى مصرف الرشيد الذي يملك ١٥٠ فرعا في داخل وخارج العراق عدا إقليم كردستان، إلى جانب المصرف العقاري والزراعي والصناعي.ومؤخرا عانى مصرف الوركاء الاهلي للاستثمار الذي يمتلك فروعا عدة في العراق من مشاكل مالية كبيرة ادت الى وضعه تحت وصاية البنك المركزي العراقي.

مختصون يشيدون بتقدم إقليم كردستان في مجال إنتاج وتصدير النفط

□ بغداد /المدى

عد برلمانيون وخبراء في مجال الطاقة اقليم كردستان منطقة مهمة في مجال إنتاج وتصدير البترول.

و قال المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء): إن إقليم كردستان سيكون خلال السنوات الثلاث القادمة بقعة نفطية مهمة في المنطقة مشيراً الى امتلاكه احتياطيا نفطيا كبيرا لا يقل شأناً عن المحافظات الاخرى المنتجة للنفط.

وأضاف العكيلي : هناك مساع من حكومة الإقليم لتصدير النفط الى تركيا وتحويله الى مشتقاته ليتم استرجاعه الى الإقليم بشكل "مكرر"، لسد الحاجة المحلية من المشتقات البترولية.

وأعلنت حكومة إقليم كردستان إنشاء أنبوب مستقل لنقل النفط يمتد من حقول الإقليم إلى ميناء جيهان التركي بحلول مطلع عام ٢٠١٤ يسبقه مد أنبوب من حقول الإقليم إلى الحدود التركية ويوصل في مرحلة ثانية بخط الأنابيب بين كركوك وميناء جيهان التركي.

من جانبه قال مقرر لجنة الطاقة والنفط قاسم مشختي :إن مبادرة إقليم كردستان بفتح منفذ تصديري جديد للنفط جيدة مشيراً الى ان البلد يعيش في منطقة تسودها الاضطرابات والتهديدات الدولية التي يمكن من خلالها تؤدي الى إغلاق احد المنافذ التصديرية للنفط الخام.

واضاف مشختي: إن وزارة النفط لم تبادر بفتح منافذ تصديرية متعددة سواء عبر تركيا أو سوريا أو السعودية ما دفع حكومة الإقليم الى مد أنابيب نفطية جديدة عبر تركيا.

وأشار الى أن المنفذ الجديد سيكون بديلاً للمنافذ الجنوبية التي يتم من خلالها تصدير (٩٥٪) من النفط .

وقد انطلق في أربيل المؤتمر الدولي للطاقة تحت شعار «من أربيل إلى العالم.. طريق الطاقة والتطور بإقليم كردستان» برعاية رئيس حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني ومشاركة عدد كبير من الخبراء بمجال الطاقة والنفط والغاز، وحضور لافت لوزير الطاقة التركي تانر يلدز، وممثلين عن العديد من الشركات العالمية العاملة في مجال النفط والغاز.

ومن جهته، أشار وزير الثروات الطبيعية في كردستان اشتى هورامي إلى أن وجود وزير الطاقة التركي يعد اشارة إلى حدوث تقدم مهم وكبير في العلاقات مع تركيا و نفى هورامي وجود عقود مع تركيا لدعم مواقف حكومة الإقليم .

تنفيذ مشروع القناة الناقلة لمياه شط العرب

□ بغداد /المدى

بدأت وزارة الموارد المائية بتنفيذ مشروع القناة الناقلة لمياه شط العرب لايصال مياه الشرب الى مدينة البصرة واستخدامها في اغراض الزراعة .

وقال بيان صادر عن الوزارة ان الملاكات الفنية والهندسية في الهيئة العامة لتنفيذ مشاريع الري والاستصلاح تقوم بتنفيذ مشروع القناة الناقلة لمياه شط العرب في محافظة البصرة الذي يبدأ من منطقة كتيبان شمالاً ويسير باتجاه الجنوب مارا تحت مجرى شط العرب من خلال سايفون الى منطقة رأس البيشة باتجاه الخليج العربي ".

واضاف: يهدف المشروع لايصال مياه الشرب الى مدينة البصرة واستخدامها في اغراض الزراعة عبر تنفيذ قناة ناقلة بطول (١٢٧) كم مبطنة بالخرسانة بتصريف (٣٠)م٣/ثا وضمن قاطعين شمالي وجنوبي بالاضافة الى تنفيذ جسور للسيارات وجسور للمشاة مع قناطر صندوقية وعبارات مياه مزدوجة ومفردة .

مطالبة بوضع ضوابط للحد من تهريب العملة

□ بغداد /المدى

طالبت اللجنة المالية البرلمانية المصارف الاهلية بالتعامل مع بيع العملة الصعبة وفق ضوابط معينة للحد من تهريب الدولار إلى الخارج.

وقال نائب رئيس اللجنة أحمد حسن فيض لـ/دنانير/ إن المصارف الأهلية يجب أن تتعامل مع بيع العملة الصعبة وفق ضوابط وتعليمات يتم ادراجها ضمن سجلات المصرف وتوثيقها لمعرفة الجهات التي تسعى للحصول على العملة مشيراً الى ضرورة ان تكون هذه الضوابط غير قابلة للتغيير وكان البنك المركزي قد كشف عن قيام مكاتب متخصصة تابعة له في رصد ومراقبة حركة المال داخل العراق للتصدي لحالات غسيل الاموال التي تحدث. وقال مدير عام الاحصاء والابحاث في البنك وليد عيد عبد النبي ان البنك المركزي شدد من خلال الضوابط والقيود التي اقرها قانون (٩٣٠) الخاص بمكافحة عمليات غسيل الاموال وتهريب العملة في البلاد".

وأضاف ، هناك تنسيق بين المصارف ومكاتب مكافحة غسيل الاموال من جهة وزارة الداخلية من جهة أخرى.

وذكر عبد النبي ، ان البنك المركزي يراقب عن كثب وباستمرار الحركة النقدية داخل العراق، الى جانب مراقبة حجم الصادرات والواردات من العملات الخارجية في مختلف المنافذ الحدودية". وأشار مدير الاحصاء والابحاث في البنك المركزي الى ، ان "حركة الاموال تتم بكل يسر وسهولة دون عوائق تذكر".